

The Degree of Compliance of Higher Education Institutions with Academic Accreditation and Quality Standards in West Bank Universities: Perspectives of Academic Leaders and Faculty Members

درجة التزام مؤسسات التعليم العالي بتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة في جامعات الضفة الغربية من وجهة نظر القادة الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس فيها

Rawan Siaj^{1*}, Kayed Salameh².

¹The Cooperation Foundation, Jerusalem, Palestine.

²Yarmouk University, Irbid, Jordan.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 13 Jun 2020

Accepted 14 Sep 2020

Published 01 Oct 2021

*Corresponding author:

The Cooperation Foundation, Jerusalem, Palestine.

Email: rawansiajubeh@gmail.com.

Abstract

This study aimed to assess the extent to which higher education institutions in West Bank universities are committed to implementing academic accreditation and quality standards, as perceived by academic leaders and faculty members. The sample comprised 659 educational leaders and faculty members, selected through a random sampling method. To achieve the study's objectives, a descriptive survey approach was employed, using a questionnaire with 40 items. The results indicated a moderate level of commitment among higher education institutions to applying academic accreditation and quality standards. Significant statistical differences were found at the ($\alpha = 0.05$) level regarding commitment levels based on years of experience. Specifically, individuals with less than 10 years of experience had different perceptions compared to their counterparts with 10 or more years. However, no significant statistical differences were observed in perceptions of commitment based on gender or job title. The study recommends providing training programs aimed at increasing awareness among academic leaders, administrators, and faculty members about accreditation and quality standards, as well as the mechanisms for their implementation.

Keywords: Higher Education, Academic Accreditation, Quality, West Bank.

المخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة التزام مؤسسات التعليم العالي بتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة في جامعات الضفة الغربية من وجهة نظر القادة الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس فيها. تكونت عينة الدراسة من 659 قائدًا تربويًا إداريًا وعضو هيئة تدريس، تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، كما تم تطوير استبانة تكونت من 40 فقرة. أظهرت نتائج الدراسة أنَّ درجة التزام مؤسسات التعليم العالي بتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة جاءت بدرجة متوسطة، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود فروق

ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$) في تقديرات أفراد عينة الدراسة لدرجة التزام مؤسسات التعليم العالي في تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة في جامعات الضفة الغربية يعزى لمتغير سنوات الخبرة على الأداة ومجالاتها، لصالح ممن خبرتهم أقل من ١٠ سنوات مقارنة بزملائهم ممن خبرتهم ١٠ سنوات فأكثر. ولم تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات أفراد عينة الدراسة لدرجة التزام مؤسسات التعليم العالي بتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة تعزى لمتغيري الجنس، والمسمى الوظيفي.

الكلمات المفتاحية: درجة الالتزام، مؤسسات التعليم العالي، الاعتماد الأكاديمي والجودة، جامعات الضفة الغربية.

١. المقدمة

١.١ الإطار النظري والدراسات السابقة

منذ العصور الأولى والإنسان في تفاعل مستمر مع البيئة التي يعيش فيها، فالخطوات الأولى مكنته من التنقل بين أرجائها كي يستثمر كل ما فيها من ثروات، ويتمتع بجمالها ويتزود بخيراتها الأمر الذي دفعه إلى التفكير في تنظيم أموره وإدارتها بالشكل الذي يحقق له كل ما يصبوا إليه، فبدأت ألف بائية التعليم والتعلم مع الإنسان؛ التي هي عملية دورانية متدرجة ومتطورة بسرعة هائلة دون توقف، والإدارة التربوية منذ ذاك الوقت كانت وما زالت تتفاعل مع الواقع زماناً ومكاناً، مُتبلورة في الأدمة إعداداً وابتكاراً، تأليفاً وتوليفاً للأفكار إلى أن تتحول إلى مخرجات منظمة من كلمات وإيماءات وأفعال ديناميكية تنقل المعلومة للآخر.

لم يتوقف النشاط الإداري للتربية عن التطور والإبداع، لئنشئ مدارس متعددة للعملية التعليمية التعلمية حيث كان التركيز على السلوك تقليدياً وانقياداً للأكبر والأقوى والأعلم من وجهة نظر المتلقي، ثم كبرت المجتمعات والتجمعات البشرية، وتعددت الآراء والمذاهب والمعتقدات والأحزاب، كل مجتمع يُريد لمبادئه أن تسود، فكانت مدرسة البناء القائمة على إدارة صارمة في تنظيم مناهج التعليم لتركز على العقل، فتملأه حسب غاياتها الفلسفية والأيدولوجية؛ للحفاظ على مجتمع متآلف ومتربط أما نهاية الألفية الثانية، وعلى امتداد قرنها الأخير، اندمجت المجتمعات في عولمة الاقتصاد والمصالح المادية لتطغى على الأخلاق والدين، وزاد الطلب على الإنتاج وتداول السوق والمضاربة والمنافسة، وتشعبت الحقول المعرفية لتخلق ميولاً نحو حاجات مُبتدعة، وصار لها طلابها ومُريدوها. من هنا زادت وتيرة التطور أضعافاً مضاعفة من ذي قبل، وتقلبات الأسواق لا تهدأ، وأذواق المتسوقين وحاجاتهم تتلون بمتتاليات هندسية معقدة لا يمكن كبح جماحها فخرجت الحاجة الملحة في تغيير مسار المدارس التقليدية في التعليم، وتركيزها على طالب العلم كأداة محورية في العملية التربوية، ويجب إشراكه فيها، فلم يُعد هناك مفر من تغيير أساليب الإدارة في عملية التنظيم والتخطيط، ووضع معايير مطورة للاعتماد الأكاديمي وجودته، يأخذ بعين الاعتبار التغيرات السياسية والاقتصادية في الصناعة والتجارة ومؤشرات أسواق العمل وغيرها.

ويذكر السعد ومنهل (٢٠١١) "إن مؤسسات التعليم العالي كانت مؤتمنة فقط على التراث الثقافي ونقله للأجيال القادمة فحسب، إنما أصبحت اليوم تمثل محركات فاعلة لتطوير المعرفة وتنمية المجتمع لتساعده في مواجهة تحديات العصر السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، وهذا يتطلب من مؤسسات التعليم العالي تغيير أساليبها الإدارية والتعليمية".

من خلال ما تقدم، يرى الباحثان أن التنظيم الإداري للتقييم الأكاديمي يُبنى على ضوء تنبؤات مدروسة لما سيكون عليه العالم في القريب المنظور الذي لا يتعدى عشر سنوات، حتى تتمكن المؤسسات التربوية من رسم مخططاتها المنهجية القابلة للتعديل والتطور حسب الحاجة ومعطيات الأسواق المحلية والعالمية. وقد تجد هذا التوجه جلياً في أقوال مجيد والزيادات (٢٠٠٧) حيث يُنوه إلى ضرورة تحسين أداء المؤسسات الجامعية حسب نُظم الإدارة الحديثة، لأن جودة البرامج التي تُقدمها تلك النظم كفيلة على تفعيل نشاطات مؤسسات التعليم العالي في فلسطين لتنهض بالعملية التقدمية في التعليم، وعدم إهدار الطاقات الطلابية والفرص المتاحة للتطور والازدهار، وبالتالي الاعتماد الأكاديمي الأسلم للطلبة.

قد تكون جودة التعليم الجامعي إحدى أهم التحديات التي تُواجه نُظم التعليم العالي لدينا، والعالم الثالث عموماً، لكنّها ليست الأهم وفق ما يراه الباحثان، بل ربما تكون الأدلة والانفراد باتخاذ القرارات وعدم توفر الإرادة المستقلة في كثير من الأحيان هي التحدي الأصعب أمام المخططين الإداريين حيث يصدقُ كلام (مأمون وإلياس، ٢٠١٣): "يصعب على

المؤسسات التعليمية أن تواكب التطور بالاعتماد على قدرات فردية للاختلاف الكبير للحاجات الإنسانية لأفراد المجتمع، بحيث لا يمكن تغطيتها إلا من خلال التنظيم (المنظمة) والتي تعمل على تكوين المفاهيم وصنع القرارات، ورسم اتجاهات

الرأي والتغيير والتطوير والتمحور حول الهدف. وإن مجتمعاتنا اليوم هي مجتمعات المنظمات، وفعالية المنظمات تعني رقي المجتمع وازدهاره وتعتبر الفاعلية التنظيمية للمنظمة من المواضيع بالغة الأهمية إذ لا يمكن الحديث عن منظمة متطورة ومستمرة دون أن نحدد بدقة درجة فاعلية الأسس والقواعد التي بنيت عليها، ففاعلية المؤسسة تتحدد بمعايير الفاعلية التنظيمية ومنها: الإنتاج، الكفاءة، الرضا، التكيف، النمو وجهود التطوير التنظيمي". فعودةً إلى الاعتماد والجودة، وهياتها المنشأة عام (٢٠٠٢) تطبيقاً لقانون صادر عن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية عام (١٩٩٨) تجد أنه قد تم إنشاء عدد من مؤسسات التعليم العالي، ومنها جامعة الأزهر في غزة، الجامعة العربية الأمريكية، الكلية الأهلية الجامعية في بيت لحم، جامعة غزة، جامعة فلسطين، وجامعة الاستقلال، كما تم تحويل كلية فلسطين التقنية (خضوري) إلى جامعة فلسطين التقنية، ونقل جامعة القدس المفتوحة إلى القدس، ليرتفع عدد جامعات فلسطين إلى (١٤) جامعة في الوقت الحالي. ثم نجد في الوقت ذاته أن: " هنالك تدخلٌ خجولٌ من قبل الحكومة في مؤسسات التعليم العالي، وخاصة في الأزمات المالية التي تمر بها الجامعات؛ كآزمة الكادر الموحد، أزمة رواتب العاملين، الاضطرابات والاحتجاجات النقابية ضد إدارات الجامعات والحكومة، إضافة إلى المنافسة المحمومة بين مؤسسات التعليم العالي، وغيرها من مشكلات الزيادة المضطردة في الطلب على التعليم العالي" (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، ٢٠١١).

سعت هذه الدراسة لتسليط الضوء على ما تم تنميته إلى الآن في حقل الاعتماد الأكاديمي على ضوء (حمزة، ٢٠١٢) ما يراه أن للاعتماد الأكاديمي عدّة معايير تتمثل في العناصر الآتية: رسالة الكلية وأهدافها، مخرجات تعلم البرامج الأكاديمية، بُنية البرامج الأكاديمية، البنية التنظيمية والإدارية، البنية المادية، وأخيراً الموارد المالية للبرامج الأكاديمية وإداراتها. وفي ظل التدهور الحاصل على المعايير الأكاديمية نتيجة التوسع الكبير في التعليم العالي، وعدم القدرة على توفير المخرجات الكمية والكيفية التي يتطلبها سوق العمل، وانخفاض التمويل الحكومي، وتزايد الاتجاه نحو المحاسبية العامة، وزيادة التنافس بين مؤسسات التعليم العالي خاصة مع زيادة الاتجاه نحو خصخصته؛ سعت معظم الدول لتبني نظام لضمان جودة التعليم العالي، من أشهرها؛ آلية الإجازة والاعتماد السائد في الولايات المتحدة الأمريكية، وآلية ضمان الجودة المعمول بها في نظم التعليم الأوروبية، خاصة في المملكة المتحدة.

إن الحصول على الاعتماد الأكاديمي Academic Accreditation يتطلب توافر مجموعة من المعايير في مؤسسات التعليم العالي لتمكينها من الوصول إلى مستوى الجودة، الأمر الذي يجعلها قادرة على منافسة مثيلاتها، وتحقيق المتطلبات التي يتوقعها الفرد والمجتمع، وعليه فإن فكرة الاعتماد الأكاديمي مرتبطة بشكل وثيق بمفهوم الجودة. ومن الدليل الإرشادي للتخصيص والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي المنشور من وزارة التربية والتعليم العالي والهيئة الوطنية للاعتماد والجودة في التعليم العالي (٢٠١٨) حددت المعايير الثلاث كما الآتي:

معيّار الرسالة والغايات والأهداف

إن هذا المعيار يقوم على تحديد رسالة المؤسسة التعليمية بوضوح، وتكون موجهة للتخطيط والعمل وبشكل يتناسب مع الأهداف والأغراض الأساسية للمؤسسة، والعمل على تحديد أولوياتها، وحتى تكون ذلك على الرسالة أن تكون مناسبة للبيئة التي تعمل بها المؤسسة التعليمية، وأن تكون الرسالة متسقة مع طبيعة المؤسسة التعليمية ومعتقداتها وقيمتها، بالإضافة على الرسالة أن ترتبط باحتياجات المجتمع أو المجتمعات التي تخدمها المؤسسة التعليمية، وأن لا تتعارض الرسالة مع المتطلبات الثقافية والاقتصادية للدولة الموجودة فيها، وبذلك نضمن أن تكون الرسالة مفيدة في توجيه التخطيط وصنع القرارات بالمؤسسة التعليمية. والعلاقة بين الرسالة والغايات والأهداف؛ وهو أن رسالة المؤسسة تستخدم لتكون أساساً لوضع الغايات والأهداف الرامية لتطوير المؤسسة والوحدات التنظيمية فيها.

معيّار السُلطات والإدارة

يمثل المجلس الإداري الأعلى (مجلس الجامعة أو مجلس الأمناء) الذي يقوم بقيادة المؤسسة التعليمية قيادة تحقق المصلحة العامة للمؤسسة ككل ولعملائها، وعليه يجب على كبار المسؤولين بالإدارة العليا أن يقوموا بإدارة وتوجيه نشاطات المؤسسة التعليمية بشكل فعال وفق هيكل حكم إداري محدد وبشكل واضح، كما ويجب أن تكون أنشطتهم متوافقة مع أعلى المعايير من حيث الالتزام والممارسة الأخلاقية. والجدير بالذكر أنه يجب على المؤسسة التعليمية التمتع بمجموعة شاملة من

من السياسات واللوائح التنظيمية وتكون متاحة بشكل واسع، وتحدد بوضوح نطاق الصلاحيات وإجراءات عمل اللجان الرئيسية أو الدائمة وللوحدات الإدارية، وللوظائف القيادية في المؤسسة.

معيار التعليم والهيئة التدريسية

أن يكون للمؤسسة التعليمية نظام فعال لضمان أن جميع البرامج العلمية فيها تحقق المستويات العالية للتعليم والتعلم عند الموافقة الأولية عليها، ومن خلال متابعة الأداء وتقديم الخدمات المساندة على مستوى المؤسسة. كما يجب أن يتم تقييم مستويات التعلم والتحقق منها من خلال عمليات ملائمة، وأن تتم مقارنتها بنقاط أو معايير مرجعية خارجية مناسبة وذات مستوى رفيع. ويجب أن يكون أفراد هيئة التدريس مؤهلين بشكل مناسب ولديهم الخبرة اللازمة للقيام بمسؤولياتهم التدريسية، وأن يطبقوا استراتيجيات تدريسية ملائمة للنواتج التعليمية المختلفة، وأن يشتركوا في الأنشطة المناسبة لتحسين كفاءاتهم التدريسية.

وأشار أبو راضي (٢٠١٥) لمعيار البحث العلمي، ومعيار علاقة المؤسسة التعليمية في خدمة المجتمع كما الآتي:

معيار البحث العلمي

الاستراتيجيات التي تضعها المؤسسات التعليمية بما يخص البحث العلمي ينبغي أن تتفق مع طبيعتها ورسالتها. وينبغي على جميع أعضاء هيئة التدريس الذين يدرسون في برامج التعليم العالي، أن يشاركوا في أنشطة البحث العلمي بصورة كافية ومناسبة بشكل يضمن بقاءهم على دراية بالمستجدات في مجال تخصصاتهم، مع أهمية أن ينعكس ذلك على أدائهم التدريسي. كما يجب أن يساهم أعضاء هيئة التدريس القائمون بالتدريس في برامج الدراسات العليا أو الإشراف على أبحاث طلبة الدراسات العليا، بشكل نشط في البحث العلمي في مجالات تخصصاتهم. ويجب أيضًا أن تتوفر التجهيزات والمرافق اللازمة لدعم أنشطة البحوث الخاصة بهيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا للوفاء بهذه المتطلبات، وفي الجامعات والمؤسسات الأخرى التي تقع عليها مسؤوليات البحث العلمي، يجب تشجيع هيئة التدريس على متابعة اهتماماتهم البحثية ونشر نتائج أبحاثهم. كما يجب أن تقدر إسهاماتهم البحثية وأن ينعكس ذلك على محكات تقويمهم وترقيتهم. ويجب أن تتم متابعة مخرجات البحث العلمي وأن يتم إصدار تقارير عنها، كما يجب أن تتم مقارنتها مرجعيًا بتلك التي لدى المؤسسات التعليمية المشابهة. ويجب توضيح سياسات واضحة ومنصفة لحقوق الملكية الفكرية وتسويقها.

معيار علاقة المؤسسة التعليمية بالمجتمع

يجب أن تعمل المؤسسة وبشكل مستمر على تبني الخطط والاستراتيجيات المناسبة من أجل تحسين صورتها أمام المجتمع المحلي. وتتمثل خدمة المجتمع بالإسهامات المقدمة من قبل مؤسسات التعليم العالي المتمثلة في المساعدات المالية، ودراسة احتياجات السوق والعمل على توفير تخصصات يحتاجها سوق العمل، وتقديم برامج أكاديمية تنتهي بكفاءات، والعمل المستمر على البحث العلمي لتطوير مشاريع استثمارية وتطويرية للمجتمع.

يتضح أن للاعتماد الأكاديمي خلفية علمية ومعايير تقاس عليها كفاءة المؤسسات التعليمية، ويشكل المعيار للثقة وأن المؤسسة والعاملين فيها يمتلكون الحد الأدنى من الكفاءة، وتتمتع ببرامجها بالمصداقية والكفاءة اللازمة للرقى بالمستوى العلمي والثقافي للمؤسسة التعليمية بشكل واسع، والجدير بالذكر أن الفاعلية التنظيمية تشكل المفصل لدرجة تحقيق المؤسسة لأهدافها. واستنادًا لأهمية الجامعات وما تحملها من رسالة سامية، فإنه يتطلب منا كتربيين الكثير من المتطلبات للارتقاء بالجامعة وتحسين خدماتها المقدمة، وأولى تلك المتطلبات هي توافر إدارات تربوية قادرة على رؤية الأبعاد الحقيقية للتنمية والتقدم، وإن دراسة الفاعلية التنظيمية للجامعات يساعد الإداريين القائمين على خدمة وتطوير الجامعة من تحديد مواطن النجاح ومواطن الضعف فيها، ومن هذا المنطلق لابد في هذه الدراسة الحالية التطرق للفاعلية التنظيمية وهو من المتغيرات الرئيسية بالدراسة ويشكل ضرورة لتطوير إسهامات الجامعة وتقدمها.

١,١,١ الدراسات السابقة

يتناول هذا الجزء الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية التي استطاع الباحثان الوصول إليها، وفيما يأتي عرض لهذه الدراسات وفقًا لتسلسلها الزمني من الأقدم إلى الأحدث على النحو الآتي:

أجرى هندريكس (Hendricks, 2010) دراسة هدفت إلى استقصاء تأثير تطبيق معايير "NCATE" على ممارسات أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية في جامعة University Capella الأمريكية، بعد تحليل المقابلات مع أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (٨) أعضاء هيئة تدريس، واعتمدت الدراسة منهج البحث النوعي. وأسفرت النتائج عن وجود تأثير إيجابي لتطبيق معايير "إنكيت" في الكلية فيما يتعلق بصورة الكلية وسمعتها، وأكثر التأثيرات الإيجابية كانت في مجالي التقويم والحاكمة، ولم تؤد إلى تغيير أنماطهم التدريسية وحقت الكلية وفراً في الوقت والموازنة، بينما لم يؤثر تطبيق المعايير على الاعتقادات الشخصية لعضو هيئة التدريس، والنظرة لتطبيق المعايير إنها عملية إجرائية لا تستطيع إحداث تغيير دائم في الكلية.

وأجرت العازمي (Alazmi, 2011) دراسة هدفت التعرف إلى درجة تطبيق المعايير الستة لمجلس "إنكيت" في كلية التربية بجامعة الكويت، تكونت عينة الدراسة من (٣٠) عضو هيئة تدريس، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت استبانة تكونت من ٥٦ فقرة بعد التحقق من دلالات صدقها وثباتها، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المسحي. وأشارت النتائج إلى أن تقديرات أعضاء هيئة التدريس لدرجة تطبيق المعايير الستة لمجلس "إنكيت" في كلية التربية كانت متوسطة للأداة ككل ولجميع المعايير ما عدا معيار التنوع فقد كانت درجة التطبيق ضعيفة.

أما دراسة أبو صاع وزيدان (٢٠١٦) فهدفت إلى فحص درجة تطبيق معايير الجودة في الجامعات الفلسطينية التقنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس واتخذت من "جامعة فلسطين التقنية" نموذجاً، وتكونت عينة الدراسة من (٦٩) عضو هيئة تدريس تم اختيارهم بالطريقة الطبقيّة العشوائية، ولتحقيق أهداف الدراسة طورت استبانة لقياس درجة تطبيق معايير الجودة في الجامعات الفلسطينية التقنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، إذ تكونت من (٣٥) فقرة، موزعة في خمسة محاور هي (الإطار المؤسسي، والقبول والتسجيل وشئون الطلبة، والتعلم والتعليم ومصادره، والبحث العلمي، وإدارة الجودة، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المسحي. أظهرت نتائج الدراسة أن درجة تطبيق معايير الجودة في الجامعات الفلسطينية التقنية جاءت متوسطة، وأظهرت نتائج الدراسة وجود فرق ذو دلالة إحصائية يعزى لمتغير الجنس، ولصالح الذكور، ولم تظهر نتائج الدراسة فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات (المؤهل العلمي والخبرة في التدريس، والكلية).

وفي دراسة أجراها العنزي (٢٠١٦) هدفت إلى التعرف على مدى تطبيق أسلوب الإدارة الرشيدة في الجامعات الكويتية ومعايير الاعتماد الأكاديمي، ومعرفة إذا كان هناك فروق بين متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات (الجنس، الكلية، الخبرة، العمر، والرتبة الأكاديمية). تكونت عينة الدراسة من جميع عمداء الكليات في الجامعات الكويتية ومساعدتهم والبالغ عددهم (١٥٠) عميد ومساعد. وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن درجة تطبيق أسلوب معايير الاعتماد في الجامعات الكويتية جاءت متوسطة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات الدراسة جميعها.

وفي دراسة قام بها بركات (٢٠١٧) هدفت لتطوير استراتيجيات جديدة للاعتماد تخص الجامعات الفلسطينية، وقد تكونت عينة الدراسة من (١٩٢) عضو هيئة تدريس لدراسة استطلاع آراء هذه العينة في بعض الجامعات الفلسطينية حول مجالات الاستراتيجية المقترحة للاعتماد الأكاديمي، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أبرز النتائج أن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تقديرات أفراد عينة الدراسة لمجالات الاستراتيجية المقترحة للاعتماد الأكاديمي تبعاً لمتغير الجنس، وذلك لصالح الذكور في المجالات الآتية: الرؤيا والأهداف، البرامج الدراسية، والنظام والتقويم والامتحانات، ولصالح الإناث على بقية المجالات. أما بما يخص متغير الرتبة العلمية فقد تبين وجود فروق بين متوسطات تقديرات أفراد العينة لصالح ذوي رتبة الأستاذ في جميع المجالات والمجموع الكلي. وأظهرت النتائج أيضاً وجود فروق بين متوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي لصالح رتبة الدكتوراه في المجالات الآتية: الإدارة، التجهيزات، المكتبة، البرامج الدراسية، أعضاء هيئة التدريس، وشروط القبول والتسجيل، والمجموع الكلي، أما في باقي المجالات فأظهرت الدراسة عدم وجود فروق جوهرية.

وفي دراسة أخرى أجراها المجاهد (٢٠١٧) هدفت إلى معرفة مستوى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي وعلاقتها بمستوى جودة الخدمة التعليمية في جامعة ذمار، وتكونت عينة الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس والطلبة بالجامعة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهدافها، وأظهرت النتائج بأن معايير ضمان الجودة والاعتماد (رسالة الكلية وأهدافها ومخرجات تعلم البرامج الأكاديمية، بنية البرامج الأكاديمية، البنية التنظيمية والإدارية، البنية المادية للكليات، الموارد المالية للبرامج الأكاديمية وإدارتها) تساهم في

إحداث التغيرات على جودة الخدمة التعليمية بنسبة معيارية (٣٢,٤٪)، بينما أظهرت النتائج بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة حول مستوى تطبيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي تعزى لمتغيرات (النوع، الدرجة العلمية، التخصص، الكلية، سنوات الخبرة، عدد الدورات في مجال ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي). كذلك أظهرت النتائج بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة حول مستوى جودة الخدمة التعليمية تبعاً لمتغير "النوع" لصالح الذكور، وتبعاً لمتغير "التخصص" لصالح التخصصات العلمية، وتبعاً لمتغير "الكلية" لصالح كلية الهندسة، ولم تظهر فروق بالنسبة لمتغير "نظام الدراسة".

وأجرى الشورى وأبو ناصر والأقطش (٢٠١٨) دراسة هدفت إلى الكشف عن درجة تطبيق معايير الجودة في كليات التربية في الجامعات السعودية، وتكونت عينة الدراسة من (٩٨٢) فرداً من عمداء ورؤساء أقسام، وأعضاء هيئة تدريس في جامعة في السعودية، تم اختيارها بالطريقة العنقودية الطبقيّة العشوائية، وجرى بناء استبانة لتقدير درجة تطبيق معايير الجودة في كليات التربية، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المسحي. وأشارت النتائج إلى أن درجة تطبيق معايير الجودة في كليات التربية في الجامعات السعودية ككل جاءت كبيرة، وكبيرة في مجال الموارد المادية وبيئة التعلم، وتقويم أداء الطلبة، والموارد البشرية واستقطاب أعضاء هيئة التدريس، والخطط والبرامج الدراسية، ومتوسطة في مجال القبول وشؤون الطلبة، والتخطيط الاستراتيجي للجودة، والحاكمية والإدارة.

وأجرت مقابلة (٢٠١٨) دراسة هدفت التعرف على معيقات تحقيق معايير الاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا في الجامعات الأردنية وسبل التغلب عليها، كما وهدفت إلى معرفة السبل المقترحة التي تسهم في تحقيق معايير الاعتماد الأكاديمي، حيث تكونت عينة الدراسة من (٢٤٠) قائدًا أكاديميًا من الجامعات الأردنية، باستخدام استبانة ومقابلات شخصية لتحديد السبل المقترحة التي قد تسهم في تحقيق معايير الاعتماد الأكاديمي، وأظهرت نتائج الدراسة أن تقديرات أفراد العينة جاءت بدرجة متوسطة، كما أظهرت نتائج الدراسة أن من أبرز السبل المقترحة لتحقيق معايير الاعتماد: زيادة الدعم المادي لأعضاء هيئة التدريس لدعم الأنشطة الأكاديمية والإنتاج العلمي، تقديم برنامج تدريبي لزيادة الوعي بين أوساط أعضاء هيئة التدريس بمعايير الاعتماد الأكاديمي وآليات تطبيقها، وأخيرًا نشر ثقافة الاعتماد الأكاديمي.

كما أجرى النقري والطراونة (٢٠١٨) دراسة هدفت التعرف إلى درجة تحقيق الجامعات الأردنية لمعايير ضمان الجودة من وجهة نظر عمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية فيها. وقد تكونت عينة الدراسة من (٢٢٠) عميدًا ورئيس قسم بواقع (٥٩) عميدًا و(١٦١) رئيس قسم تم اختيارهم بطريقة قصدية من ثلاث جامعات حكومية وثلاث جامعات خاصة في الأردن. استخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، واستخدم المنهج الوصفي المسحي التطويري. وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة تحقيق الجامعات الأردنية لمعايير ضمان الجودة من وجهة نظر عمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية فيها كانت مرتفعة، وأن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات عمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية لدرجة تحقيق الجامعات الأردنية لمعايير ضمان الجودة وفقًا لمتغير المسمى الوظيفي لصالح عمداء الكليات مقارنة برؤساء الأقسام.

قام حسن وبكار (٢٠١٩) بدراسة هدفت إلى تقييم درجة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في كلية التربية في جامعة السلطان قابوس من وجهة نظر هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا، تكونت عينة الدراسة من (١٥١) من أعضاء هيئة التدريس، و(٢٨٦) من طلبة الدراسات العليا، تم تطوير مقياس لقياس مقومات تفعيل معايير الاعتماد الأكاديمي، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المسحي. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن درجة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في كلية التربية في جامعة السلطان قابوس من وجهة نظر هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا جاءت بدرجة كبيرة، ولم تظهر النتائج وجود فروق دالة إحصائية بين متغيرات الدراسة المستقلة "الجنس والمهنة" والتفاعل بينهما في إجابات أفراد العينة على العوامل الأربعة التي تمثل أهم المقومات لتفعيل مخرجات الاعتماد الأكاديمي في الكلية، كما أظهرت التحليلات الإحصائية وجود أربعة عوامل أفرزها التحليل العاملي، تسهم بتفعيل المخرجات التي أقرتها لجنة الاعتماد في مسيرة الكلية في أثناء مرحلة الاعتماد واستمرارها وتطويرها.

وقد تميزت الدراسة الحالية بموضوعها وبمجتمعتها، وبمتغيراتها إذ إنها ركزت على درجة التزام مؤسسات التعليم العالي ممثلة بجامعات الضفة الغربية بتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة في ضوء متغيرات (الجنس، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة).

٢. مشكلة الدراسة وأسئلتها

يُلاحظ في السنوات الأخيرة أن جودة التعليم العالي لم تصل إلى الهدف المنشود، ويعود ذلك إلى عدّة أسباب، أهمها: سياسات القبول، جودة أعضاء الهيئة التدريسية، كفاءة البرامج الحديثة، والبحث العلمي، ويؤكد بركات (٢٠١٧) في دراسته التي تلامس الواقع هذه التجاوزات، بالإضافة للواقع الملموس الذي يشكل مؤشراً وملامح عامة لما يسمى شكلية التعليم، ومن هذه الملامح: الأعداد الكبيرة للطلبة في قاعات الدراسة، حيث لا تتناسب مع نوعية التعليم والغاية منه، قصر الوقت المُتاح للإرشاد والمتابعة والتقييم، عدم الاهتمام بحاجات المدرس لأدوات الترقية، نقص في مرافق التجارب والتدريبات العملية، وغيرها من مشكلات مواءمة برامج التعليم العالي لحاجات السوق، يُضاف إليها ضعف الإقبال على التعليم التقني المهني. ويرى الباحثان أن المشكلة الكبرى تكمن في البرامج الحديثة التي أضيفت إلى التعليم دون توفر كوادر متخصصة لتعليمها، أو التدريب عليها. لذا جاءت هذه الدراسة بغرض الكشف عن درجة التزام مؤسسات التعليم العالي في تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة العالمية، وبشكل أكثر تحديداً حاولت الدراسة الإجابة عن السؤالين الآتيين.

٢,١ أسئلة الدراسة

١. ما درجة التزام مؤسسات التعليم العالي بتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة في جامعات الضفة الغربية كما يراها القادة الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس العاملون فيها؟
٢. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$) في درجة التزام مؤسسات التعليم العالي في تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة في جامعات الضفة الغربية تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة)؟

٣. أهداف الدراسة

٣,١ أهداف الدراسة

سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. التعرف إلى درجة التزام مؤسسات التعليم العالي بتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة في جامعات الضفة الغربية كما يراها القادة الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس العاملون فيها.
٢. الكشف عن الفروقات في تقديرات أفراد عينة الدراسة لدرجة التزام مؤسسات التعليم العالي في تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة في ضوء متغيرات (الجنس، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة).

٣,٢ أهمية الدراسة

تنبثق أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تناولته، وفي كونها من الدراسات القلائل التي يتم إجراؤها في الضفة الغربية—حسب علم الباحثين- بغرض الكشف عن درجة التزام مؤسسات التعليم العالي بتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة في جامعات الضفة الغربية من وجهة نظر القادة الأكاديميين الإداريين وأعضاء هيئة التدريس فيها، والتي ربما تنعكس آثارها إيجابياً على إنتاجية العاملين في الجامعات، وعلى أدائهم. ويؤمل أن تعمل هذه الدراسة على إثراء المكتبة العربية فيما ستوفره من معلومات حول مؤسسات التعليم العالي ودرجة التزامها بتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة والتي يمكن أن يستفيد منها القادة الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس والطلبة والباحثين. وقد تسهم في توجيه أنظار أصحاب القرار في وزارة التربية والتعليم العالي في حال الأخذ بهذه النتائج من أجل تحسين درجة التزام مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية بتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة في جامعاتها؛ لينعكس إيجاباً عليها وعلى أداء العاملين فيها. إضافة إلى ذلك فإن الدراسة الحالية ربما تفتح الآفاق أمام الباحثين نحو إجراء المزيد من الدراسات المشابهة للدراسة الحالية على عينات مختلفة، وفي مواضيع تربوية أخرى ذات علاقة بموضوع الدراسة الحالية.

٤. التعريفات الاصطلاحية والإجرائية

اشتملت الدراسة على التعريفات الإجرائية والاصطلاحية الآتية:

درجة الالتزام إجرائيًا

ويعرفها الباحثان بأنها وصف لما تقوم به مؤسسات التعليم العالي ممثلة بالقادة الأكاديميين الإداريين وأعضاء هيئة التدريس العاملين في جامعة الضفة الغربية من تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة، وتقاس في هذه الدراسة بالدرجة الكلية التي يحصل عليها المستجيبون على فقرات الاستبانة التي قام الباحثان بإعدادها في هذه الدراسة.

مؤسسات التعليم العالي اصطلاحيا

هي "مؤسسات أكاديمية مستقلة، لها أنظمة وعادات وتقاليد علمية معينة، وتتمثل وظائفها الأساسية في التدريس، البحث العلمي، وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية المتخصصة، وتقدم برامج دراسية وتخصصات متنوعة، منها لنيل درجة البكالوريوس، ومنها على مستوى الدراسات العليا، ويمنح بموجبها درجات علمية للطلبة، وللجامعة الحق في تقديم برامج تعليمية لمنح درجة الدبلوم وفق النظام المدرج فيها" (سناوي وشيخوط، ٢٠١١). وتعرف إجرائيًا بأنها الجامعات التقليدية في الضفة الغربية، باستثناء جامعات التعليم المفتوح وهي واحدة فقط في فلسطين، كليات المجتمع المتوسطة والكليات الجامعية، ومعهد الأبحاث التطبيقية في القدس، ومعهد الصحة والتنمية والإعلام والسياسة في رام الله، والشبكة الأكاديمية الفلسطينية (بال نت) تتبع لجامعة القدس، ومعهد إدوارد سعيد الوطني للموسيقى، والجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية في القدس.

معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة اصطلاحيا

وتعني "مجموعة من الإجراءات والعمليات التي تقوم بها الهيئة الوطنية للاعتماد وفق مجموعة من المعايير بهدف الوقوف على مدى كفاءة المؤسسات التربوية من الناحيتين الإدارية والأكاديمية، وتوافر شروط الجودة والنوعية المعتمدة لضمان جودتها واستمرار تحسين العمل بها ومنحها شهادة بذلك" (مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة، ٢٠١٨). وتعرف إجرائيًا: بأنها مجموعات المحكات التي ينبغي على مؤسسات التعليم العالي الالتزام بها بغرض تحقيق أهدافها وتحسين مخرجاتها التعليمية، وتتمثل في: المعايير المتعلقة بالرسالة والأهداف، المعايير المتعلقة بالبرامج التعليمية، المعايير المتعلقة بالهيئة التدريسية المعايير المتعلقة بخدمة المجتمع، وتقاس في هذه الدراسة بالدرجة الكلية التي يحصل عليها المستجيبون على فقرات الاستبانة التي قام الباحثان بإعدادها لهذا الغرض.

القادة الأكاديميين

"وهم جميع القيادات الأكاديمية في المؤسسات التعليمية والمكلفون بالأعمال الإدارية ومنهم رئيس الجامعة، العمداء، ورؤساء الأقسام، ومن هم على رأس عملهم" (التميمي، ٢٠٠٧). ويعرفهم الباحثان إجرائيًا: بأنهم الأشخاص الموكّل إليهم القيام بالأعمال الإدارية في الجامعة من (رئيس قسم، رئيس دائرة، عميد، نائب العميد، نائب الرئيس) خلال العام الدراسي الجامعي (٢٠١٩-٢٠٢٠).

أعضاء هيئة التدريس

وهم "العاملون في مهنة التدريس الجامعي ممن يحملون رتبة أستاذ، وأستاذ مشارك، وأستاذ مساعد، والمحاضرون والمعيدون المتفرغون للعمل في مؤسسات التعليم العالي" (التميمي، ٢٠٠٧). ويعرفهم الباحثان إجرائيًا: بأنهم كافة العاملين في جامعات الضفة الغربية من أعضاء هيئة التدريس خلال العام الدراسي الجامعي ٢٠١٩-٢٠٢٠.

٥. حدود الدراسة

وتتمثل حدود الدراسة فيما يأتي:

- الحدود الموضوعية: وتتمثل بدرجة التزام مؤسسات التعليم العالي بتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة في جامعات الضفة الغربية.

- الحدود البشرية: اقتصرت هذه الدراسة على القادة الأكاديميين الإداريين وأعضاء هيئة التدريس العاملين في جامعات الضفة الغربية.
- الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية.
- الحدود الزمانية: تم تطبيق هذه الدراسة في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠م.

٦. الطريقة والإجراءات

يشمل هذا الجزء على منهج الدراسة ومجتمعها وعينتها والأداة التي استخدمت لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهدافها.

٦,١ منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي لمناسبته لأغراض هذه الدراسة.

٦,٢ متغيرات الدراسة

اشتملت الدراسة على المتغيرات الآتية:

١. المتغيرات المستقلة:

- الجنس: وله فئتان (ذكر، أنثى)
 - المسمى الوظيفي: وله فئتان (قائدًا أكاديميًا إداريًا، عضو هيئة تدريس)
 - سنوات الخبرة: وله مستويان (أقل من ١٠ سنوات، ١٠ سنوات فأكثر)
٢. المتغيرات التابعة: درجة التزام مؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية بتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة.

٦,٣ مجتمع الدراسة

اشتملت الدراسة جميع القادة الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس العاملين في جامعات الضفة الغربية، والبالغ عددهم (٥٩٦٥) قائدًا أكاديميًا إداريًا وعضو هيئة تدريس؛ منهم (١٣٢٣) قائد أكاديمي إداريًا و(٤٦٤٢) عضو هيئة تدريس وذلك حسب الدليل الإحصائي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي للعام الدراسي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠م (وثيقة وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني، ٢٠١٨).

٦,٤ عينة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة الدراسة من مجتمع الدراسة بالطريقة الطبقيّة العشوائية، حيث بلغ عدد أفراد العينة (٦٥٩) قائد أكاديمي إداريًا وعضو هيئة تدريس، والجدول (١) يبين ذلك.

جدول (١): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا للمتغيرات

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	٤٠٢	٦١,٠
	أنثى	٢٥٧	٣٩,٠
	الكل	٦٥٩	١٠٠,٠
المسمى الوظيفي	قائد أكاديمي إداريًا	٣٠٢	٤٥,٨
	عضو هيئة تدريس	٣٥٧	٥٤,٢
	الكل	٦٥٩	١٠٠,٠
سنوات الخبرة	أقل من ١٠ سنوات	٢٢٧	٣٤,٤
	١٠ سنوات فأكثر	٤٣٢	٦٥,٦

٦,٥ أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم الرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية كدراسة كل من: (الصمادي، ٢٠٠٨؛ Alazimi, 2011؛ المجاهد، ٢٠١٧)، والتي تكونت من جزأين؛ الأول ويمثل البيانات الشخصية، والثاني لقياس درجة التزام مؤسسات التعليم العالي بتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة، حيث تم التوصل إلى استبانة تألفت في صورتها الأولية من (٤٦) فقرة.

صدق الأداة

للتحقق من صدق المحتوى لأداة الدراسة تم عرضها بصورتها الأولية، على الخبراء والمتخصصين في مجالات: الإدارة التربوية وأصول التربية، والقياس والتقويم، والمناهج والتدريس في جامعة اليرموك، وجامعة بيرزيت، وجامعة الشرق الأوسط، والبالغ عددهم (١٧) محكمًا ومحكمة؛ بهدف إبداء آرائهم حول الأداة من حيث درجة انتماء الفقرة للمجال، ووضوح المعنى لل فقرات، والصياغة اللغوية، ومناسبتها لقياس ما وضعت لأجله، وحذف أو إضافة أو تعديل ما يرويه مناسبًا، وتم الأخذ بما نسبته ٨٠٪ من ملاحظات المحكمين من تعديلات لغوية ومنطقية، لتصبح الأداة في صورته النهائية مؤلفة من (٤٠) فقرة، موزعة على المجالات الأربعة.

ثبات الأداة

لأغراض التحقق من ثبات الاتساق الداخلي للأداة؛ فقد تم تطبيقها على عينة استطلاعية تألفت من (٣٠) فردًا من العاملين في جامعات الضفة الغربية من خارج العينة المستهدفة، وتم استخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's α)، والجدول (٢) يبين ذلك.

جدول (٢): معاملات ثبات الاتساق الداخلي لأداة الدراسة ومجالاتها

المقاييس ومجالاتها	ثبات الاتساق الداخلي
المعايير المتعلقة بالرسالة والأهداف	٠,٨٦
المعايير المتعلقة بالبرامج التعليمية	٠,٨٦
المعايير المتعلقة بالهيئة التدريسية	٠,٨٧
المعايير المتعلقة بخدمة المجتمع	٠,٩٠
الكلية للمقاييس	٠,٨١

يُلاحظ من النتائج في الجدول (٢) أنَّ قيم معاملات ثبات الاتساق الداخلي لمقاييس درجة التزام مؤسسات التعليم العالي بتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة قد بلغت (٠,٨١) ولمجالاته تراوحت بين (٠,٨٦) و(٠,٩٠). وهذا القيم تشير إلى جودة بناء الأداة وصلاحياتها لأغراض هذه الدراسة (الكيلاني والشريفين، ٢٠١١).

المعيار المعتمد للحكم على درجة التقدير

بهدف إطلاق الأحكام على الأوساط الحسابية لأداة الدراسة ومجالاتها والفقرات التي تتبع لها، استخدم الباحثان المقياس الثلاثي لتصحيح الأداة للحكم على درجة الالتزام؛ وذلك على النحو الآتي: (أقل من ٢,٣٤ درجة قليلة، من ٢,٣٤ - ٣,٦٦ درجة متوسطة، أكثر من ٣,٦٦ درجة كبيرة).

٦,٦ إجراءات الدراسة

قام الباحثان بالإجراءات الآتية:

- الاطلاع على الأدب التربوي، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية.
- تحديد عدد أفراد مجتمع الدراسة والعينة بعد الحصول على كتاب تسهيل مهمة موجه من عمادة كلية التربية في جامعة اليرموك إلى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في منطقة الضفة الغربية (إلى من يهمه الأمر).

- إعداد أداة الدراسة بصورتها الأولية بعد الاطلاع على الأدب التربوي والدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة.
- التحقق من دلالات صدق أداة الدراسة وثباتها للخروج بالصورة النهائية لها.
- تطبيق أداة الدراسة بصورتها النهائية على أفراد عينة الدراسة المستهدفة في الموعد المحدد.
- جمع الاستبانات، وتدقيقها، وتفريغها حاسوبياً، ومعالجتها إحصائياً للإجابة عن سؤالي الدراسة، والخروج بالتوصيات المناسبة في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

٦,٧ المعالجات الإحصائية

- للإجابة عن أسئلة الدراسة، تم استخدام المعالجات الإحصائية الآتية:
- للإجابة عن السؤال الأول؛ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة.
- للإجابة عن السؤال الثاني؛ تم استخدام تحليل التباين الثلاثي (بدون تفاعل) للكشف عن الفروق في استجابات أفراد عينة الدراسة نحو درجة التزام مؤسسات التعليم العالي بتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة في جامعات الضفة الغربية.

٧. نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً. النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول الذي نصَّ على: "ما درجة التزام مؤسسات التعليم العالي بتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة في جامعات الضفة الغربية كما يراها القادة الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس العاملون فيها؟" للإجابة عن هذه السؤال؛ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة التزام مؤسسات التعليم العالي بتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة في جامعات الضفة الغربية، وذلك كما في الجدول (٣).

جدول (٣): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لدرجة التزام مؤسسات التعليم العالي بتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة في جامعة الضفة الغربية مرتبة تنازلياً وفقاً لأوساطها الحسابية

الرتبة	رقم المجال	المقياس ومجالاته	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الالتزام
١	٢	المعايير المتعلقة بالبرامج التعليمية	٣,٦١	٠,٦٧	متوسطة
٢	١	المعايير المتعلقة بالرسالة والأهداف	٣,٥٠	٠,٧٠	متوسطة
٣	٣	المعايير المتعلقة بالهيئة التدريسية	٣,٣٧	٠,٧٠	متوسطة
٤	٤	المعايير المتعلقة بخدمة المجتمع	٣,٣٢	٠,٧٠	متوسطة
		الكلي للمقياس	٣,٤٥	٠,٦٣	متوسطة

يُلاحظ من النتائج في الجدول (٣) أنَّ درجة التزام مؤسسات التعليم العالي بتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة في جامعة الضفة الغربية ككل جاء بدرجة (متوسطة)، بمتوسط حسابي (٣,٤٥) وانحراف معياري (٠,٦٣). وقد جاءت المجالات وفقاً للترتيب الآتي: المعايير المتعلقة بالبرامج التعليمية في المرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي (٣,٦١)، وانحراف معياري (٠,٦٧)، وضمن درجة (متوسطة)، تلاه المعايير المتعلقة بالرسالة والأهداف في المرتبة الثانية، وبمتوسط حسابي (٣,٥٠)، وانحراف معياري (٠,٧٠)، وضمن درجة (متوسطة)، ثم المعايير المتعلقة بالهيئة التدريسية في المرتبة الثالثة، وبمتوسط حسابي (٣,٣٧)، وانحراف معياري (٠,٧٠)، وضمن درجة (متوسطة)، وأخيراً المعايير المتعلقة بخدمة المجتمع في المرتبة الرابعة، وبمتوسط حسابي (٣,٣٢)، وانحراف معياري (٠,٧٠)، وضمن درجة تقدير (متوسطة). وهذه النتيجة تشير إلى أن التزام مؤسسات التعليم العالي بتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة في جامعات الضفة الغربية ما زال دون المستوى المطلوب ويمكن عزو ذلك إلى عدم وجود نموذج متكامل لإدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي في جامعات الضفة الغربية، وافتقارها إلى الدعم الفني من كبار القادة التربويين في إدارة الجودة الشاملة، وندرة الفنيين المؤهلين في مجال الجودة في التعليم العالي، إضافة إلى ضعف إلمامهم بآليات التقييم الذاتي المتبعة دولياً، وكذلك ضعف في معرفة الطرق الخاصة بتحسين المستمر، وصعوبة التقييم الذاتي وهذا ما أكدته (Al Tasheh, 2013). وقد يعزو الباحثان هذه النتيجة ربما إلى ضعف الوعي بمفهوم التعليم مدى الحياة، وضعف الدعم المالي المقدم للأبحاث العلمية وزيادة العبء

الإداري الملقى على عاتق القادة الأكاديميين الإداريين، إضافة إلى انتشار البيروقراطية في العمل الإداري داخل جامعات الضفة الغربية، وضعف العلاقات الإنسانية داخل حرمها، وقلة وعي أعضاء هيئة التدريس بثقافة الجودة وأهميتها، وكثرة الأعباء التدريسية الملقاة على عاتقهم التي تحول دون التزامهم بتطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي وهذا ما أكدته كل من: (أبو صاع وقلالوة وأبو سمرة، ٢٠١٩؛ الطيطي وجبر، ٢٠١٢) حيث أشارا إلى أن هناك بيروقراطية عالية في النظام الإداري والهيكلية التنظيمي لمؤسسات التعليم والتعليم العالي، مما قد يؤدي إلى تعقد إجراءات العمل، إضافة إلى المركزية في اتخاذ القرارات، والتي بدورها تحد من فاعلية النظام وتفاقم مشاكله، إضافة إلى غياب الوعي لدى الإدارات العليا في اختيار القيادات الفاعلة لشغل المناصب ذات العلاقة، وعدم اقتناعها بتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة في التعليم الذي بدوره قد يعيق دفع عجلة التطور والتقدم نحو الأمام.

وتتفق نتائج الدراسة الحالية مع دراسة كل من: (العازمي، ٢٠١١؛ العنزي، ٢٠١٦؛ مقابلة، ٢٠١٨) التي أظهرت المتوسطة في درجة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي. واختلفت نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة كل من: المجاهد (٢٠١٧) التي أظهرت أن درجة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي جاءت بدرجة قليلة، وبنسبة (٣٢,٤٪) مقارنة مع درجة المتوسطة التي أظهرتها نتيجة الدراسة الحالية، واختلفت مع نتيجة دراسة كل من: الشوري وأبو ناصر والأقطش، ٢٠١٨؛ النكري والطراونة، ٢٠١٨؛ حسن وبكار، ٢٠١٩) التي أظهرت أن مستوى تصور القادة الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس لالتزام الجامعات الأردنية الخاصة بتطبيق معايير الاعتماد والجودة في مجالات الدراسة كان مرتفعاً، وربما يعود ذلك لاختلاف خصائص المجتمعات التي أجريت عليها تلك الدراسات، وربما كذلك إلى اختلاف المقاييس المستخدمة في تلك الدراسات وطريقة تصحيحها.

ثانياً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني الذي نصّ على: "هل تختلف تقديرات أفراد عينة الدراسة لدرجة التزام مؤسسات التعليم العالي في تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة في جامعات الضفة الغربية باختلاف متغيرات الدراسة (الجنس، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة)؟" للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني؛ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة التزام مؤسسات التعليم العالي في تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة في جامعات الضفة الغربية وفقاً لمتغيرات الدراسة (الجنس، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة)، كما هو مبين في الجدول (٤).

جدول (٤): قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لدرجة التزام مؤسسات التعليم العالي في تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة في جامعات الضفة الغربية وفقاً لمتغيرات الدراسة

المتغير	مستويات المتغير	الإحصائي	مجالات المقياس				
			المعايير المتعلقة بالرسالة والأهداف	المعايير المتعلقة بالبرامج التعليمية	المعايير المتعلقة بالهيئة التدريسية	المعايير المتعلقة بخدمة المجتمع	
الجنس	ذكر	المتوسط الحسابي	٣,٥٩	٣,٦٠	٣,٣٩	٣,٣١	
		الانحراف المعياري	٠,٧١	٠,٦٨	٠,٧١	٠,٦٧	
	أنثى	المتوسط الحسابي	٣,٣٦	٣,٦٢	٣,٣٥	٣,٣٣	
		الانحراف المعياري	٠,٦٦	٠,٦٥	٠,٦٨	٠,٧٥	
المسمى الوظيفي	قائد أكاديمي	المتوسط الحسابي	٣,٥٧	٣,٥٩	٣,٤١	٣,٣٠	
		الانحراف المعياري	٠,٦٨	٠,٦٣	٠,٦٨	٠,٧١	
	عضو هيئة تدريس	المتوسط الحسابي	٣,٤٤	٣,٦٣	٣,٣٤	٣,٣٣	
		الانحراف المعياري	٠,٧١	٠,٧٠	٠,٧١	٠,٦٩	
	أقل من ١٠ سنوات	المتوسط الحسابي	٣,٥٨	٣,٧٠	٣,٤٥	٣,٣٨	
		الانحراف المعياري	٠,٦٣	٠,٦٢	٠,٦٧	٠,٦٥	
		١٠ سنوات فأكثر	المتوسط الحسابي	٣,٤٦	٣,٥٦	٣,٣٣	٣,٢٨
			الانحراف المعياري	٠,٧٣	٠,٦٨	٠,٧١	٠,٧٢

يُلاحظ من النتائج في الجدول (٤) وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لمقياس درجة التزام مؤسسات التعليم العالي في تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة في جامعات الضفة الغربية ناتجة عن اختلاف مستويات متغيرات الدراسة. وبهدف التحقق من جوهرية الفروق الظاهرية بين المتوسطات الحسابية وفقاً لمتغيرات الدراسة، فقد تم إجراء تحليل التباين الثلاثي لدرجة التزام مؤسسات التعليم العالي في تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة في جامعات الضفة الغربية وفقاً لمتغيرات الدراسة (الجنس، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة)، وذلك كما هو مبين في الجدول (٥).

جدول (٥): نتائج تحليل التباين الثلاثي لدرجة التزام مؤسسات التعليم العالي في تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة في جامعات الضفة الغربية وفقاً لمتغيرات الدراسة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	وسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الجنس	٠,٩٢٧	١	٠,٩٢٧	٢,٣٨١	٠,١٢
المسمى الوظيفي	٠,٢١٨	١	٠,٢١٨	٠,٥٦٠	٠,٤٥
سنوات الخبرة	٢,٦٠٩	١	٢,٦٠٩	٦,٦٩٧	٠,٠١
الخطأ	٢٥٥,١٥٠	٦٥٥	٠,٣٩٠		
الكل	٢٥٨,٤٦٩	٦٥٨			

يتضح من النتائج في الجدول (٥) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لدرجة التزام مؤسسات التعليم العالي في تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة في جامعات الضفة الغربية تعزى لمتغيري الدراسة (الجنس، والمسمى الوظيفي)، ووجود فرق دال إحصائياً في تقديرات أفراد عينة الدراسة يعزى لمتغير (سنوات الخبرة) ولصالح ممن خبرتهم أقل من ١٠ سنوات. وبهدف التحقق من جوهرية الفروق الظاهرية بين المتوسطات الحسابية لمجالات مقياس درجة التزام مؤسسات التعليم العالي في تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة في جامعات الضفة الغربية، فقد تم إجراء تحليل التباين الثلاثي المتعدد لمجالات مقياس درجة التزام مؤسسات التعليم العالي في تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة في جامعات الضفة الغربية ككل على حدة وفقاً لمتغيرات الدراسة (الجنس، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة)، وذلك كما في الجدول (٦).

جدول (٦): نتائج تحليل التباين الثلاثي المتعدد لدرجة التزام مؤسسات التعليم العالي في تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة في جامعات الضفة الغربية منفردة وفقاً لمتغيرات الدراسة

المتغير	التابع	مجموع المربعات	درجات الحرية	وسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
الجنس	المعايير المتعلقة بالرسالة والأهداف	٩,٥٤٥	١	٩,٥٤٥	٢٠,٣٩١	٠,٣٦١
	المعايير المتعلقة بالبرامج التعليمية	٠,٠٠٠	١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٩٨٨
	المعايير المتعلقة بالهيئة التدريسية	٠,٦١٩	١	٠,٦١٩	١,٢٧٨	٠,٢٥٩
	المعايير المتعلقة بخدمة المجتمع	٠,٠٠١	١	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٩٦١
المسمى الوظيفي	المعايير المتعلقة بالرسالة والأهداف	٣,١٦٧	١	٣,١٦٧	٦,٧٦٦	٩٦٠,٠
	المعايير المتعلقة بالبرامج التعليمية	٠,٢٥٠	١	٠,٢٥٠	٠,٥٦٨	٠,٤٥٢
	المعايير المتعلقة بالهيئة التدريسية	٠,٧٨٣	١	٠,٧٨٣	١,٦١٨	٠,٢٠٤
	المعايير المتعلقة بخدمة المجتمع	٠,٠٨٨	١	٠,٠٨٨	٠,١٧٨	٠,٦٧٣

سنوات الخبرة	المعايير المتعلقة بالرسالة والأهداف	٤,٢٢٤	١	٤,٢٢٤	٩,٠٢٣	٠,٠٠٣
	المعايير المتعلقة بالبرامج التعليمية	٣,٠٨١	١	٣,٠٨١	٦,٩٩٦	٠,٠٠٨
	المعايير المتعلقة بالهيئة التدريسية	٢,٣٧٥	١	٢,٣٧٥	٤,٩٠٩	٠,٠٢٧
	المعايير المتعلقة بخدمة المجتمع	١,٢٣٠	١	١,٢٣٠	٢,٤٩٨	٠,٠٠٧
الخطأ	المعايير المتعلقة بالرسالة والأهداف	٣٠٦,٦٠٢	٦٥٥	٠,٤٦٨		
	المعايير المتعلقة بالبرامج التعليمية	٢٨٨,٤٣٥	٦٥٥	٠,٤٤٠		
	المعايير المتعلقة بالهيئة التدريسية	٣١٦,٩٢٣	٦٥٥	٠,٤٨٤		
	المعايير المتعلقة بخدمة المجتمع	٣٢٢,٤٦٣	٦٥٥	٠,٤٩٢		
الكلي	المعايير المتعلقة بالرسالة والأهداف	٣٢١,٦٨٠	٦٥٨			
	المعايير المتعلقة بالبرامج التعليمية	٢٩١,٨٥٤	٦٥٨			
	المعايير المتعلقة بالهيئة التدريسية	٣٢٠,٣٥٢	٦٥٨			
	المعايير المتعلقة بخدمة المجتمع	٣٢٣,٨٣٠	٦٥٨			

أظهرت النتائج في الجدول (٦) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$) بين المتوسطات الحسابية لمجالات درجة التزام مؤسسات التعليم العالي في تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة في جامعات الضفة الغربية تعزى لمتغير (سنوات الخبرة) لصالح ممن خبرتهم أقل من ١٠ سنوات. وربما يعود ذلك إلى حرص القادة الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس في جامعات الضفة الغربية أصحاب الخبرة أقل من ١٠ سنوات على تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة مقارنة بزملائهم ممن خبرتهم ١٠ سنوات فأكثر؛ حيث إنهم ينظرون إلى أن الالتزام بتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة جزء لا يتجزأ من عملهم، وأن هذا الالتزام سبب رئيس لديهم للتميز الشخصي الأمر الذي يدفعهم للعمل بهذه المعايير، أو ربما يكون الدافع لديهم الخوف من التشريعات النازمة لسير العمل في جامعات الضفة الغربية مما انعكس على استجاباتهم.

وتتفق نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة العنزي (٢٠١٦) التي أظهرت نتائجها وجود فروق دالة إحصائية في تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في الجامعات، واختلفت مع دراسة (المجاهد، ٢٠١٧)؛ التي أظهرت نتائجها عدم وجود فروق دالة إحصائية في تقديرات أفراد العينة لدرجة تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي في جامعة دمار تعزى لمتغير سنوات الخبرة، وربما يعود ذلك لاختلاف خصائص المجتمعات التي أجريت عليها تلك الدراسات، والمقاييس المستخدمة وطريقة تصحيحها.

ولم تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha=0.05$) بين المتوسطات الحسابية لمجالات درجة التزام مؤسسات التعليم العالي في تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة في جامعات الضفة الغربية تعزى لمتغيري الدراسة (الجنس، والمسمى الوظيفي). فربما يعود ذلك إلى ظروف العمل المتشابهة لدى القادة الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس العاملين في جامعات الضفة الغربية، وكذلك إلى القوانين والأنظمة والتعليمات النازمة لسير العمل في مؤسسات التعليم العالي بشكل عام وجامعات الضفة الغربية بشكل خاص؛ إذ أن القادة الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس يطبقون نفس القوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة بمعايير الاعتماد الأكاديمي والجودة الصادرة عن وزارة التعليم والتعليم العالي، ونظرًا لتشابه الظروف والأعمال والممارسات التي يقومون بها في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي

والجودة فإنهم يؤكدون تجانسهم في الرأي بغض النظر عن جنسهم أو مساهمهم الوظيفي؛ حيث إن التعليمات لاسيما الخاصة بالقادة الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس المعمول بها وفق نظام الجامعة لا تفرق بين ذكر وأنثى، وأن متطلبات تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي والجودة الشاملة في جامعات الضفة الغربية لا تأخذ بعين الاعتبار جنس العاملين فيها أو مساهمهم الوظيفي، فالمعوقات التي تعترض القادة الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس واحدة لا تأخذ بعين الاعتبار الجنس أو المسمى الوظيفي الأمر الذي انعكس على استجاباتهم. وتتفق نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة المجاهد، ٢٠١٧؛ حسن وبكار، ٢٠١٩ التي أظهرت عدم وجود فرق دال إحصائيًا يعزى لمتغير (الجنس)، واختلفت مع دراسة كل من: (العززي، ٢٠١٦؛ أبو صاع وزيدان، ٢٠١٧؛ بركات، ٢٠١٧) التي أظهرت نتائجها أن هناك اختلافًا في درجة تطبيق معايير الجودة في الجامعات الفلسطينية التقنية تعزى للجنس، ولصالح الذكور، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير سنوات الخبرة في هذه الدراسات بعكس الدراسة الحالية التي أظهرت نتائجها أن هناك فروق دالة إحصائية تعزى لمتغير سنوات الخبرة لصالح ممن خبرتهم أقل من ١٠ سنوات، وربما يعود ذلك لاختلاف خصائص المجتمعات التي أجريت عليها تلك الدراسات، والمقاييس المستخدمة وطريقة تصحيحها.

٨. التوصيات

١. في ضوء نتائج الدراسة، فإن الباحثين يوصيان بالآتي:
١. تقديم البرامج التدريبية التي من شأنها زيادة الوعي بين أوساط القادة الأكاديميين الإداريين وأعضاء هيئة التدريس بمعايير الاعتماد الأكاديمي والجودة وآليات تطبيقها.
٢. توجيه أعضاء هيئة التدريس العاملين في جامعات الضفة الغربية نحو إجراء البحوث العلمية التي تعالج القضايا والمشكلات المجتمعية المختلفة لتعزيز الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المحلي.
٣. توجيه إدارة جامعات الضفة الغربية نحو تبادل الآراء مع أفراد المجتمع المحلي في الأمور التربوية والتعليمية بما يلي الحاجات المتغيرة للمجتمع، وتوعية أفراد المجتمع المحلي بأن العملية التعليمية مسؤولية مجتمعية، يشارك في تطويرها جميع المؤسسات المجتمعية، وعلى رأسها الجامعة باعتبارها إحدى مؤسساتها.
٤. دعوة الباحثين لإجراء مزيدًا من الأبحاث في الموضوعات ذاتها ومن جوانب أخرى مختلفة عما تناولته الدراسة الحالية.

بيان تضارب المصالح

يقر جميع المؤلفين أنه ليس لديهم أي تضارب في المصالح.

المراجع

- أبو راضي، محمد. (٢٠١٥). تصور مقترح لضمان جودة التعليم الجامعي المصري في ضوء مدخل الإدارة الاستراتيجية. *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*، ١(٩)، ٨٥-١٣٣.
- أبو صاع، جعفر وزيدان، عفيف. (٢٠١٦). درجة تطبيق معايير الجودة في الجامعات الفلسطينية الحكومية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: جامعة فلسطين التقنية خضوري أنموذجًا. *المؤتمر العربي الدولي السابع لضمان جودة التعليم العالي*. استرجع بتاريخ ٢٠٢٠-٥-٥ من <https://scholar.ptuk.edu.ps/handle/123456789/173?mode=full>
- أبو صاع، جعفر وقلالوة، زوينه وأبو سمرة، محمود. (٢٠١٩). *البيئة الجامعية في جامعة فلسطين التقنية (خضوري) والجامعة العربية الأمريكية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيهما*. استرجع بتاريخ ٢٠٢٠-٣-٢٨ من <https://scholar.ptuk.edu.ps/handle/123456789/368>
- بركات، زياد. (٢٠١٧). استراتيجيات مقترحة للاعتماد الأكاديمي بالجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها. *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*، ١٠ (٢٧)، ١٦٣-١٨٨.

- التميمي، مهدي (٢٠٠٧). *مهارات التعليم: دراسات في الفكر والأداء التدريسي* (ط ١). دار كنوز المعرفة.
- حسن، عبد الحميد وبكار، بكار. (٢٠١٩). درجة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في كلية التربية في جامعة السلطان قابوس من وجهة نظر هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا. *مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس*، ١٧ (٢)، ١٤٤-١٢١.
- حمزة، أسوان عبد الله. (٢٠١٢). تجربة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي. *المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي*، ٥ (١٠)، ٤٣-٦٠.
- السعد، علاوي ومنهل، محمد. (٢٠١١). جودة العملية التعليمية الجامعية ومتطلبات تحسينها: دراسة حالة في جامعة البصرة. *مجلة الدراسات الإدارية*، ٤ (٧)، ١٢٣-١٤٣.
- سجواني، محمد وشيخ، سليمان. (٢٠١١). التعليم العالي والبحث العلمي العربيين في ظل تحديات الألفية الثالثة: مشاكل ومقترحات التطوير. *المؤتمر السنوي الثالث للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم، جامعة ويلز، بريطانيا*، ١٣٧-١٤٣.
- الشوري، محمد وأبو ناصر، فتحي والأقطش، آلاء. (٢٠١٨). درجة تطبيق معايير الجودة في كليات التربية في الجامعات السعودية. *دراسات، العلوم التربوية*، ٤٥ (١)، ٢٦٣-٢٧٩.
- الصمادي، مصطفى. (٢٠٠٨). تصورات القادة الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس للالتزام بالجامعات الأردنية الخاصة بتطبيق معايير الاعتماد والجودة. *أطروحة دكتوراه غير منشورة*. جامعة عمان العربية للدراسات العليا.
- الطيبي، محمد وجبر، معين. (٢٠١٢). واقع جودة التعليم في المدارس الأساسية الحكومية في مديريات التربية والتعليم في فلسطين ومتطلبات تطبيقها من وجهة نظر المشرفين التربويين والإدارات المدرسية. *مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية*، ١٤ (١)، ٣٤-١.
- العزي، سلطان. (٢٠١٦). درجة تطبيق أسلوب الإدارة الرشيدة ومعايير الاعتماد الأكاديمي في الجامعات الكويتية من وجهة نظر عملاء (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية العلوم التربوية، الجامعة الأردنية.
- الكيلاني، عبد الله والشريفين، نضال. (٢٠١١). *مدخل إلى البحث في العلوم التربوية والاجتماعية: أساسياته، مناهجه، تصاميمه، أساليبه الإحصائية* (ط ٣). دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- مأمون، السلطي وسهيلا، إلياس. (٢٠١٣). *دليل عمل لتطبيق أنظمة إدارة الجودة، الأيزو ٩٠٠٠*. دار الفكر المعاصر.
- المجاهد، إبراهيم. (٢٠١٧). مستوى تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي وعلاقته بجودة الخدمة التعليمية في جامعة ذمار: *دراسة ميدانية لآراء عينة من أعضاء هيئة التدريس والطلاب*. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة ذمار.
- مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي. (٢٠١٨). *الإطار المرجعي لأنشطة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي*، سبتمبر ٢٠١٨. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- مجيد، شاكرو والزبادات، محمد. (٢٠٠٧). *الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي والجامعي* (ط ١). عمان: دار صفاء للتوزيع والنشر.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). (٢٠١١). مائدة مستديرة (٩): أزمة تمويل التعليم العالي في الأراضي الفلسطينية. ٢٩ أيلول/٢٠١١، ٢٠٠١. استرجعت بتاريخ ١١-٥-٢٠٢٠ من <https://www.mas.ps/files/server/20141011170330.pdf>
- مقابلة، إيمان. (٢٠١٨). *معيقات تحقيق معايير الاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا في الجامعات الأردنية وسبل التغلب عليها* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة اليرموك.

النقري، إمبليا والطراونة، إخليف. (٢٠١٨). درجة تحقيق الجامعات الأردنية لمعايير ضمان الجودة من وجهة نظر عمداء الكليات ورؤساء الأقسام الأكاديمية فيها. وقائع مؤتمر كلية العلوم التربوية "التعليم في الوطن العربي نحو نظام تعليمي متميز"، دراسات، العلوم التربوية، ٤٥ (٣)، ٨٥-١٠٠.

الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة في التعليم العالي. (٢٠١٨). الدليل الإرشادي للترخيص والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي: دولة فلسطين وزارة التربية والتعليم العالي. استرجع بتاريخ ١٣-١١-٢٠١٩ من: www.aqac.mohe.gov.ps
وثيقة وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني. (٢٠١٨). دليل التعليم العالي في فلسطين: أرقام وإحصاءات. استرجعت بتاريخ ١٢-١٢-٢٠١٩ من: www.mohe.pna.p/moehe/Factsandfigures

References

- Al Azmi, M. S. K. (2011). The extent of applying NCATE academic accreditation standards in faculty of education at Kuwait University. *Delhi Business Review*, 12(1), 51-67.
- Al Tasheh, G. H. (2013). Obstacles to the application of total quality management (TQM) in higher education institutions in the state of Kuwait. *European Scientific Journal*, 9(4), 209-220.
- Hendricks, E. (2010). *Teaching teachers: A study of teacher educators' perceptions of the effect of meeting mandated NCATE standards* (Unpublished doctoral dissertation). Capella University.